بعد عامين من حرب أكتوبر

اقتصاديات السلام ...مرحلة جديدة من التحديات

عصام رفعت

الأهرام الاقتصادى 1-10-1975

إن المـــتأمل فـــى تاريخ مصر الاقتصادى، عقب ثورة يوليو 1952 ، لابد أن تستوقفه نقطـــتا تحـــول بارزتين ، أولاهما عام 1957 فى أعقاب الحصار الاقتصادى المضروب من الغـــرب حـــول مصر والذى كان منطلقاً نحو التخطيط الاقتصادى الجزئى ثم الشامل ، الذى ضـــرب بعـــدوان 1967 حيث تبدأ النقطة الهامة الثانية ، لتمضى سنوات الصمود فى معانيه الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، حتى أكتوبر 1973 ، حين تحقق العبور العسكرى ، ممهداً الطريق بذلك إلى " عبور اقتصادى " لتأكيد وتعظيم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى ، دخولاً إلى مرحلة جديدة من التحديات .

10 آلاف مليون جنيه للعبور..

علـــى امـــتداد الـــسنوات من 1967 حتى معركة العبور فى أكتوبر 1973، استطاع الاقتـــصاد المصرى، أن يخوض معركة من أكبر معارك الصمود، تحمل فيها الشعب المـــصرى نصيباً من التضحيات الكبيرة كلفتنا أكثر من 10 الآلف مليون جنيه، أنفقت على القوات المسلحة والتنمية فى وقت واحد، حتى يحتفظ الاقتصاد المصرى بصموده وتـــوازنه . وإذا وضـــعنا الاقتصاد المصرى تحت الضوء إبان تلك الفترة، فإنه يمكن النظر إليه من خلال المراحل التالية:

- **مرحلة الصمود:** وهـــى التـــى بدأنا فيها إعادة بناء قواتنا المسلحة، والتى أمكننا فى نهايتها، أن نرد ضربات العمق التى وجهتها لها إسرائيل. وهى مرحلة بذلت فيها أيضاً جهود سياسية، ابتداء من قرار مجلس الأمن رقم 242 إلى المبادرات ومساعى السلام المختلفة. التى كان أخرها المساعى التى بذلها السفير جونار يارنج.
- **مرحلة إعداد الدولة للمواجهة الشاملة مع العدو:** وقـــد اقتـــضت البدء فى تعبئة المـــوارد والطاقـــات، مـــن أجـــل توفيـــر كل متطلبات القوات المسلحة، وأن تكون للاستثمارات التى تخدم المعركة الأولوية على غيرها.

- **مرحلة الإعداد لنشوب القتال:** وقــد بدأت بعدما أعلن الرئيس السادات أمام مجلس الــشعب فى جلسة افتتاح دورة انعقاد المجلس فى 15 أكتوبر 1972 أى قبل المعركة بعام كامل " إننا نخوض اليوم صراع الحياة والموت وأن نتيجته هى: نكون أو لا نكون ". ومــا ذكره بعد ذلك أمام المجلس أيضاً فى 28 سبتمبر 1972، حينما حدد خطواتنا المقبلة، بأنها الاستعداد لنشوب القتال مع ما يقتضيه ذلك من إجراءات لتوجيه كل شئ للمعــركة ومن ثم كان ذلك إيذانا، لأن تدخل الموازنة العامة للدولة والاقتصاد القومي، مــرحلة أكثــر تقدماً فى نضالنا، مرحلة أصبحت فيها المعركة وشيكة وقد تطلبت هذه المــرحلة، اتخــاذ إجراءات شاملة لتحويل الاقتصاد المصرى كله الى اقتصاد حرب، لــتمويل متطلبات القوات المسلحة، والوفاء بمتطلبات الأمن القومى، وتحويل الموازنة العامة للدولة إلى موازنة حرب.

والى جانب أعباء الحرب التى أثقلت كاهل الاقتصاد المصرى بين النكسة عام 1967 والعبور عــام 1973 يمكــن أن نــضيف إليها ضياع أبار البترول 300 مليون دولار سنوياً ومناجم الفوسفات والمنجنيز، وتوقف شركات الملاحة وإغلاق قناة السويس، بل أيضاً أمتد التأثير إلى الفــنادق، فأغلقــت وتوقــف المد السياحي، بل لم تكن هناك أيضاً أية معونات من الشرق أو الغرب ذات قيمة.

ورغم ذلك، فإن الصمود الاقتصادى خلال تلك المرحلة، قد تحقق بفضل عدة عوامل:

- القدرة الذاتية للاقتصاد القومي، فقد حقق معدلات نمو تعتبر طيبة بمقارنتها بالظروف والأعــباء التــى فرضــتها المعركة على مواردنا، فقد تم تخصيص جزء من مواردنا لاســتثمارات التنمية الاقتصادية، مما حقق معدلات مناسبة فى زيادة الإنتاج وتطويره، والمحافظة على معدلات النمو الاقتصادى للدولة.
- كان هدف السياسة الاقتصادية توجيه كل الإمكانيات لخدمة المعركة وعلى هذا الأساس كانــت أمام الاقتصاد المصرى خطوط واضحة، تم على أساسها التنسيق بين الأهداف الاقتــصادية المــتعددة للدولــة، فى تحقيق معدلات النمو المناسبة، وتوفير احتياجات المعــركة. وقــد تم التوفيق بين هذه الأهداف حسب الموارد المتاحة فى الدولة بنجاح كبير.

وبالأرقـــام.عربـــى لعـــب دوراً لا يمكـــن تجاهله فى معركة الصمود، التى حققها الاقتصاد المـــصرى، فقد أسهمت الدول العربية فى تمكين الاقتصاد المصرى، من أن يتجاوز كثيراً من الاختناقات التى واجهته طوال هذه السنوات.

وبالأرقام .. قبل العبور فى أكتوبر 1973 كانت صورة الاقتصاد المصرى كما يلى:

- **القوات المسلحة:** بلغ إجمالى الإنفاق على القوات المسلحة منذ عدوان 1967 وحتى عـــام 1973 حوالـــى 4254 ملـــيون جنيه، ويشير هذا الرقم الى ما تحمله الاقتصاد المـــصرى فى مواجهة أعباء المعركة ومتطلبات الإنفاق العسكرى، وما قدمه لهما من تلبـــية لكافـــة احتـــياجاتهما، بخلاف مثل هذا المبلغ تقريباً قيمة الخسائر والتعويضات المتـــرتبة علـــى العـــدوان خـــلال الفتـــرة ذاتها، بالإضافة إلى الأبطال الذين لا تقدر تضحياتهم بمال.
- **الإنتاج والدخل القومى:** كـــان هدف السياسة الاقتصادية، أن تسير معدلات النمو الاقتـــصادى مـــع الرغبة فى إعطاء متطلبات المعركة الأولوية جنباً إلى جنب، فرغم الأعـــباء الجـــسام التى ألقاها الإنفاق العسكرى على الاقتصاد المصرى، فإنه لم يحرم خطـــة التنمية الاقتصادية من استمرارها. وليس أدل على ذلك من متابعة أرقام الإنتاج والـــدخل القومـــي واســـتهلاك الأفراد عبر سنوات ما بعد العدوان. فقد أرتفع إجمالى الإنتاج الى 6206 ملايين جنيه فى نهاية 1973، مقابل 4375 مليون جنيه عام 1966 – 1967 أى بـــزيادة قـــدرها 1831 مليون جنيه، بنسبة 40 فى المائة. كما أن الدخل القومى قد زاد الى 8ر3078 مليون جنيه، مقابل 4ر2180 مليون جنيه، بنسبة 40 فى المائة أيضاً. كما زاد الاستهلاك الفردى فبلغ 2354 مليون جنيه، مقابل 1632 مليون جنيه.
- **الاستثمار:** وفى الوقت نفسه، استمر تنظيم القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصرى، بهدف تمكيـــنه مـــن تعـــويض النقص الذى حدث نتيجة إغلاق قناة السويس، والتوقف الكلى والجزئـــى لعديـــد من الصناعات التى كانت قائمة فى المنطقة، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بتخصيص قدر مناسب من الاستثمارات، بلغت 1846 مليون جنيه فى سنوات الصمود الـــست. ولقـــد أســـهم الشعب المصرى بالدور الأكبر فى تمويل هذه الاستثمارات من المدخرات المحلية.

وواقــع الأمــر، إننا لابد أن نسجل هنا إنه إذا كان الاقتصاد المصرى قد أنهكته عملية الحشد الــضخمة التى استغرقت سنوات ست إعداداً للحرب والتى تحمل عبئها بصورة كاملة، إلا إنه ظل صامداً بصورة مشرفة على مدى تلك السنوات، وكانت وقفته رصيد ثقة فى مصر والأمة العــربية كلهــا، وكان للسياسة المالية والاقتصادية الحازمة التى أتبعت فى تلك الفترة، أثرها الكبير فى الوصول الى هذه النتيجة.

تحديات ما بعد المعركة

بعــد حــرب أكتوبر، اتجهت السياسة الاقتصادية المصرية الى تنمية الاقتصاد المصرى. وقد بدأت هذه المرحلة مع مطلع عام 1974، حيث وضعت الدولة يدها على الصعاب التى تواجه الاقتــصاد المصرى، وتحددت أسس ومعالم السياسة الاقتصادية الجيدة فى العبور الاقتصادى والانفتاح الاقتصادى.

أمــا عن التحديات الاقتصادية التى واجهت مصر غداة حرب أكتوبر 1973 فضلاً عما خلفته الحــرب من إنهاك لقوانا الاقتصادية، ففى مقدمتها ما أثاره الوفاق الدولى بين الشرق والغرب من مشكلات، إن تلزم الأمر أخذها فى الاعتبار عند بناء اقتصادنا. وتتمثل هذه المشكلات فى أســلوب استخدام الأموال بعد تزايد الاهتمام بالعملة الصعبة فى دول الكتلة الشرقية، وأحداث التــزاوج بــين التكنولوجيا فى الشرق والغرب، وذلك بهدف ترشيد إنتاج السلع والاستهلاك، وتحقيق المنافسة فى الأسواق العالمية شرقاً وغرباً وأيضاً ثمة مشكلة أخرى تتمثل فى تكاليف تعميــر منطقة القناة، وإعادة إصلاح مرافق الدولة الأساسية والتى تبلغ حوالى 3000 مليون جنــيه، بالإضــافة الى إعادة تسيير الملاحة فى قناة السويس والتى قدرت تكاليفها بمبلغ 585 ملــيون جنيه، كما أن هناك تحديات وأعباء خارجية، فالاقتصاد المصرى لم يكن بمعزل عن الاقتــصاد العالمــي، إن انعكست عليه آثار موجات التضخم العالمية، كما ألقى عليه الركود العالمــي ظــلالا، ربمــا زاد مــن امتدادها ما يعانيه الإنتاج المحلى فى بعض المجالات من صعاب.

ومــن ثــم فقــد ألقــت هــذه المصاعب أعباء على الاقتصاد القومي، وضغوطاً على ميزان المدفوعات، لذلك روعي فى الموازنة العامة لسنة 1974، وهى أول موازنة عامة عقب حرب أكتوبــر، إنهــا قــد وضعت على أساس: يد تحمى وتحرر، ويد تنتج وتعمر، على حد تعبير الدكــتور عــبد العزيــز حجازي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد آنذاك، أبان

عرضه للإطار العام للموازنة أمام مجلس الشعب. وقد بلغ حجم هذه الموازنة التى أطلق عليها موازنة التضحية والأمل 4187 مليون جنيه، مقابل 3233 مليون جنيه فى عام 1973 بزيادة قدرها 954 مليون جنيه. وقد روعي فى إعدادها، الالتزام بعدة أسس أبرزها ركيزتان:

1- استمرار التعبئة الشاملة للإمكانيات القومية المصرية لخدمة معركة المصير، وتحرير الأرض، وتعبئة الطاقة الإنتاجية المتاحة للإنتاج الحربى، والوفاء باحتياجات القوات المسلحة.

2- تخصيص 520 مليون جنيه لمشروعات التنمية، مقابل 382 مليون جنيه عام 1972 لزيادة القدرة الإنتاجية، واستكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها بالإضافة إلى المشروعات الجديدة كخط أنابيب البترول، وباقي المشروعات التى تخدم إستراتيجية المعركة.

معالم السياسة الاقتصادية الجديدة

وقد انتهجت مصر سياسة اقتصادية جديدة فى أعقاب حرب 1973 كانت أبرز معالمها ما يلى:

1- توفير متطلبات الجماهير وتطلعاتهم، المتمثلة فى مشروعات التشييد والإسكان والمرافق والخدمات والتنمية الاقتصادية، الصناعية والزراعية.

2- التركيز على الصناعات الأساسية مثل الأسمنت والأسمدة والغزل والنسيج.

3- تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها، وكذلك تحرير النقد من كل القيود.

4- دخول مصر إلى السوق الأوروبية المشتركة تصديراً، وهى سوق مفتوحة للسلع المتقدمة، مما يتطلب تطوير السلع التقليدية وغير التقليدية.

5- الاهتمام بالتصنيع الزراعي، وزيادة حجم الصادرات بتطوير عملية الصناعة، والتحول من ناقلي ماكينات وآلات صناعية الى مقيمي مصانع كاملة الخبرة المصرية.

6- تطهير الاقتصاد المصرى من الشوائب، وعلاج أى نوع من الخلل كتصفية المشروعات الخاسرة، ودفع المشروعات الرابحة لتحقيق التنمية.

7- لا تصفية للقطاع العام، بل الاستفادة من فوائضه وتعظيمها، فقد حقق القطاع العام نصيبه فى مرحلة الصمود فبلغ رأسماله 7000 مليون جنيه، وحقق إنتاجه فائضاً سنوياً قيمته 500 مليون جنيه، ومكن الدولة من إنفاق 800 مليون جنيه على الخدمات.

www.anwarsadat.org

ورقة أكتوبر.. والعبور الى التقدم

- مـــن حـــيث الإطار العام، فقد تبلورت خلاصة المبادئ والدروس المستفادة من التجربة ومـــن متطلـــبات الحياة والظروف الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، فى وثيقة ورقة أكتوبر التى أعلنها الرئيس السادات فى 18 إبريل 1974. وتتلخص المبادئ الاقتصادية التى تضمنتها فى ثلاثة أسس هى: الاشتراكية والتنمية والانفتاح.
- وتوضـــح قـــراءة ورقـــة أكتوبر، ذلك الاهتمام الخاص والتركيز الملحوظ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة المقبلة. لقد خصصت ورقة أكتوبر أحد فصولها الأربعـــة – بـــل أكبـــر فصولها – لهذه القضية الحيوية، الأمر الذى يعطى الكثير من الدلالات والمؤشرات التى ترسم طبيعة وخطوط المرحلة القادمة.
- ومن ثم أصبحت المهمة الرئيسية للوزارة التى تولت مسئولية العمل الوطني فى أعقاب صـــدور ورقة أكتوبر، إعادة الاقتصاد المصرى الى حجمه الطبيعي، بناء على الهدفين الإستراتيجيين اللذين حددتهما بوضوح ورقة أكتوبر، وهما: التحرير، والتعمير.
- وفى هذا الإطار وركائزه الاقتصادية جاء كل ما صدر عن الحكومة من بيانات أو اتخذ مـــن إجراءات فى المجالات الاقتصادية خلال عام 1974، وفى الشهور الأولى من عام 1975.
- ففـــى مجـــال التنمـــية الاقتصادية أعدت خطة انتقالية – خطة العبور الاقتصادى على مـــرحلتين: الأولى تغطى النصف الثانى من عام 1974، وتشمل إعتمادات إضافية تزيد علـــى 200 ملـــيون جنـــيه، فوق ما سبق إعتماده فى الموازنة الاستثمارية لذلك العام. وتغطـــى المـــرحلة الثانية المجالات الاستثمارية التى يتطلبها تحقيق أهداف التنمية لعام 1975، والتى قدرت تكلفتها الإجمالية بمقدار 1223 مليون جنيه.
- وفـــى مجال الالتزام بالمبادئ الاشتراكية، قدر للقطاع العام أن يضطلع بنسبة 91.5 فى المائـــة مـــن اســـتثمارات التنمـــية لعـــام 1975، كما تقرر رفع الحدود الدنيا للأجور والمعاشـــات، وتأجـــيل أقساط بعض الديون، وإعفاء ذوى الدخول المحدودة من بعض الـــضرائب، وتحمـــل الحكومة نصيباً متزايداً من تكلفة السلع التموينية الرئيسية خاصة القمح والدقيق والسكر.

♦ وفـــى مجال الانفتاح الاقتصادى صدر القانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبي والمناطق الحرة، كما صدرت لائحته التنفيذية ولعله ما يدخل فى مجـــال الانفـــتاح الاقتصادى من جهة، دعم موارد النقد الأجنبي من ناحية أخرى، وما قرره الرئيس السادات من إعادة فتح قناة السويس لخدمة الملاحة الدولية.

الدولة	مشروعات محدده	غير مشروط	الجملة
السعودية	661	475	1136
الكويت	815	33	848
إيران	480	200	680
الولايات المتحدة	170	157	327
الإمارات العربية	240	18	258
اليابان	190	50	240
ألمانيا الغربية	104.5	100	204.5
البنك الدولى	120	70	190
الإتحاد السوفيتى	160	–	160
قطر	92.5	10	102.5
رومانيا	100	–	100
فرنسا	42	53	95
صندوق النقد الدولى	–	40	40
الأمم المتحدة	28	–	28
المملكة المتحدة	7	9	16
الدنمرك	–	9	9
هولندا	–	9	6
الجملة	3210	1230	4440

www.anwarsadat.org

التحرك الاقتصادى فى أخطر عام

وإذا انتقلــنا مــن الإطار العام، الى مزيد من التفاصيل حول حركة الاقتصاد المصرى عقب حرب أكتوبر 1973، فإننا يمكن بتركيز أكبر تناول عدد من النقاط الأساسية هى:

حركة الإنتاج فى الاقتصاد المصرى: وبصفة خاصة مقارنة بعام 1973 بما بعده، حيث نشط التحــرك الاقتــصادى المصرى، ونجح فى الحصول على موارد من النقد الأجنبي، ومن ثم إعطــاء القطاعات دفعات من العملات الصعبة ساعدت على تشغيل الطاقات المعطلة وزيادة الإنتاج.

ارتفاع القدرة على الاستثمار

الانفتاح الاقتصادى بما يعنيه سواء من استقطاب رأس المال العربى والأجنبي، أو الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية أو فتح قناة السويس، أو الاتفاقات البترولية.

مركز ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية لمصر.

وكل من هذه النقاط تستحق وقفة للدراسة والتحليل.

فمــن ناحــية، تجدر الإشارة إلى أن خطة عام 1973 كانت تعتبر وقت إصدارها خطة السنة الأولــى من خطة عشرية ويقدر أن تبلغ استثماراتها 500 مليون جنيه وتستهدف رفع الدخل القومــي بأســعار عــام 1972 بنحو 6.2 فى المائة، ونمو الاستهلاك العائلى بنسبة 4.1 فى المائــة، والاستهلاك الجمالى بمعدل 10 فى المائة، وتشغيل 192 ألف عامل. فى 28 فبراير 1973 فوض مجلس الشعب رئيس الجمهورية، فى نقل أية مبالغ من ال إعتمادات إلى موازنة صــندوق الطــوارئ وبمقتضى هذا التفويض صدر قرار بالقانون رقم 7 لسنة 1973 فى 2 مــارس 1973 ويقضى بزيادة إعانة صندوق الطوارئ بمبلغ 65 مليون جنيه يتضمن تمويلها خفض الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ 50 مليون جنيه.

وقــد بلغــت نسبة ا، بلغتثمارات المنفذة خلال عام 1971 حوالى 465 مليون جنيه، فهي لم تبتعد كثيراً عن الرقم المستهدف، ومع ذلك فقد تأثر تنفيذ الخطة بارتفاع أسعار كثير من السلع الأساســية فــى الأســواق العالمية، ثم بحرب أكتوبر، ومن ثم بلغ معدل نمو الدخل المحلى الإجمالــي 3.5 فى المائة فقط فى عام 1973 بأسعار عام 1972 فى حين كان المستهدف أن يــبلغ 6.2 فى المائةجني، بلغغ ذلك متوسط نصيبمليون جنيه، مقابل 2957 مليون جنيه عام

1972، أى بـــزيادة قدرها 1.4 ملايين جنيه1972، ويقدر متوسط نصيب الفرد بمبلغ 83.6 جنيه مقابل 8.6 جنيه المائة.، أى بزيادة قدرها 1.2 فى المائة .

وبعد أن أكدت " ورقة أكتوبر " الأهمية القوى للتنمية، تقرر أن يجرى الاقتصاد القومي خلال الربع الأخير من هذا القرن، وفق خطط خمسية، تبدأ من عام 1976 تشتمل على خطط سنوية بمـــا يكفل لها مزيداً من المرونة، كما تقرر تغطية النصف الثانى من عام 1974، وكذلك عام 1975 بأكمله، بخطة انتقالية، تساعد على تهيئة قاعدة الانطلاق للخطط الخمسية.

وبالنـــسبة للنـــصف الثانى من عام 1974، تقررت إعتلمواجهة أعباءة إضافية بلغت جملتها 14.3 مليون جنيه منها 106.3 ملايين جنيه بوزارة الإسكان والتعمير وحدها لمواجهة أعباء التعميـــر، خاصة فى منطقة القناة ويقدر أن يبلغ الناتج المحلى لذلك العام 3620 مليون جنيه بالأسعار الجارية.

أما عن خطة عام 1975 فيبلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات بها ما يزيد على ألف مليون جنيه " 221223 " ملـــيون جنيه، ويحصل قطاع النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس على 393 ملـــيون جنيه بنسبة 34 فى المائة، ثم قطاع الصناعة والتعدين على مبلغ 227.4 مليون جنيه بنسبة 19.7 فى المائة ثم قطاع الإسكان 162.1 مليون جنيه بنسبة 14.1 فى المائة، ثم قطـــاع البترول مبلغ 82.4 مليون جنيه بنسبة 7.1 فى المائة وهو ما يوضح الأولويات التى تقتـــضيها ظروف التعمير واستعادة الأوضاع الطبيعية من ناحية وإرساء قواعد إطلاق التنمية الاقتصادية فى الوقت ذاته من ناحية أخرى.

وتـــستهدف خطـــة عـــام 1975 الارتفاع بالناتج المحلى الى 4008.5 ملايين جنيه بالأسعار الجاريـــة أو 3757.2 ملـــيون جنـــيه بأسعار عام 1973 أى بزيا1974.لها 10.7 فى المائة بالأسعار الثابتة عن عام 1974.

وبمقارنـــة هـــذا المعـــدل بمـــا تحقـــق فعلاً عام 1973 والذى بلغ 3.5 فى المائة: بينما كان المستهدف 6.2 فى المائة يتضح لنا مدى نجاح التحرك الاقتصادى المصرى فى أعقاب حرب أكتوبر: فى توفير النقد الأجنبي اللازم لتشغيل الطاقات المعطلة بالصناعة.

وقـــد بلغت قيمة الإنتاج الصناعى فى عام 1974 بالأسعار الجارية نحو 1883 مليون جنيه، مقابـــل 1657 مليون جنيه فى العام السابق، بنسبة زيادة قدرها 13.6 فى المائة، وبلغ نصيب

القطـــاع العام من هذا الإنتاج حوالى 1408 ملايين جنيه، أى بزيادة قدرها 15 فى المائة عن العام السابق ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمارات المخصصة.

ورغـــم الصعاب العديدة الداخلية والخارجية التى واجهت مخططى السياسة الاقتصادية عقب حـــرب أكتوبر، إلا أن الدولة اعتمدت مبلغ 642 مليون جنيه، لمواجهة أعباء ارتفاع الأسعار لدعم السلع الرئيسية.

أمـــا عـــن ارتفـــاع قدرة الاقتصاد المصرى على الاستثمارات، فيكفى الإشارة الى أن حجم استثمارات التنمية فى عام 1966 – 1967 بلغ 359 مليون جنيه، وانخفض بعد حرب 1967 إلـــى 292 مليون جنيه، ثم أرتفع إلى 355 مليون جنيه عام 1970، ووصل إلى 495 مليون جنيه عام 1973، ترتفع الى 1223 مليون جنيه عام 1975.

وفى مجال الانفتاح الاقتصادى، وعلى ضوء التطورات التى طرأت على الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتمشياً مع سياسة الانفتاح ولتهيئة المناخ المناسب لإنجاحها تم إلغاء القرار بالقانون رقم 65 لسنة 1971 بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبي وصدر بدلاً منه القانون رقم 43 لـــسنة 1974. وحتـــى آخر عام 1974 كان قد قدم الى هيئة استثمار رأس المال العربى والأجنبي 552 مشروعاً، تمت الموافقة على 196 مشروعاً، يبلغ رأسمالها 1102 مليون جنيه منها 1029 مليون جنيه بالعملات الأجنبية ومن ناحية أخرى فإنه لأول مرة فى تاريخ مصر بـــل فـــى تاريخ الدول العربية وقعت مصر 24 اتفاقية بترولية فى فترة لا تتجاوز 18 شهراً بدأت فى مارس 1973، الأمر الذى يدل على أهمية الاحتمالات البترولية المشجعة للبحث عن البتـــرول فـــى الأراضي المصرية وتغطى هذه الاتفاقيات حوالى نصف مساحة المنطقة التى يحـــتمل وجـــود البترول فيها فى مصر وتعهدت الشركات بموجبها بإنفاق 531 مليون دولار خلال فترة متوسطها 8 سنوات بواقع 66 مليون دولار سنوياً.

فيما يتعلق بالتحرك الاقتصادى الخارجي، فقد تحركت مصر عقب أكتوبر 1973 بوجه خاص حـــركة واعية فى دعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية والعالم الخارجي، فقد تم توقيع اتفاقـــية مـــصرية – إيرانية يبلغ حجمها 1000 مليون دولار وجارى حالياً تنفيذ المشروعات التـــى اتفـــق علـــيها فى إطارها، وفى مقدمتها بنك مصر – إيران ومشروع الغزل والنسيج، وغيـــراهما. وقـــد أســـفر التحرك الاقتصادى الذى أجراه الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس

وزراء مصر فى نوفمبر 1974 فى منطقة الخليج العربى والسعودية، عن قيام عدة مشروعات مشتركة مع السعودية ودولة الإمارات العربية وقطر والكويت على النحو التالى:

مع السعودية:

- إنشاء شركة تعمير سعودية مصرية.
- تأسيس شركة استثمارات صناعية مشتركة.
- تحويل فروع بنك القاهرة فى السعودية الى بنك سعودى.
- منح مصر فرضاً قيمته 161 مليون دولار للإسهام فى تمويل مشروعات فتح قناة السويس وتطوير السكك الحديدية ومحالج القطن وتطوير المواصلات التليفونية وهى المشروعات التى وافق البنك الدولى للإنشاء والتعمير على الإسهام فى تمويلها.

مع أبو ظبى:

- إسهام أبو ظبى فى مشروعات الإسكان التى ستقام فى مصر خلال السنوات الثلاث القادمة.
- إنشاء شركة مشتركة للاستثمار.
- الإسهام فى تدعيم هيئة قناة السويس.
- إنشاء فرع فى القاهرة لبنك أبو ظبى الوطني.
- بلغ حجم إسهام أبو ظبى لمصر 258 مليون دولار.

مع قطر:

- الإسهام فى مشروع إعادة فتح قناة السويس.
- إنشاء شركة استثمار مشتركة.
- الإسهام فى بناء مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية الجديدة بالعجوزة.
- بلغ حجدولار.اق 102.5 مليون دولار.

مع الكويت:

- إنشاء شركة لاستغلال وتصنيع وتسويق أسماك بحيرة ناصر.
- إنشاء شركة مشتركة لإنتاج الأسمنت بغرض التصدير.
- إنشاء شركة مشتركة للتنمية العقارية والتعمير.
- إنشاء شركة للنقل البحرى.
- تمويل احتياجات مشروع فوسفات أبو طرطور.

www.anwarsadat.org

- تمويل صندوق التنمية الكويتى لعدد من المشروعات.
- المشاركة فى إنشاء مصنع للورق.

وأبــرز مــا انتهت إليه الجولة من التحرك الاقتصادى الخارجي المصرى، استعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى، واستمرار تدفق الأموال والخبرات وإقامة مؤسسات ثابتة تختلف عن أى أشــكال أخرى للتعاون سواء كانت مشروعات مباشرة أو إسهامات أو مشروعات عن طريق القروض.

ويمكننا إعطاء صورة دقيقة لتدفق رأس المال الخارجي على مصر خلال الخمسة عشر شهراً التــى بدأت من أكتوبر 1973 وحتى يناير 1975. فقد تلقت مصر خلالها ما يزيد على 4.4 بلايــين دولار. اتخــذت أشكال استثمار وقروض ومعونات وذلك على النحو التالى الموضح بالجدول السابق.

وتجــدر الإشــارة هــنا إلى أن حرب أكتوبر أدت إلى خلق ثقة وقدرة على اجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية الى مصر، وربط السوق المحلية بالسوق العربية و العالمية .